الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية

شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار: أثر الشركة على المدينة وتبعات هدمها

أماني محمد

برنامج باحثي المدينة

City Scholars

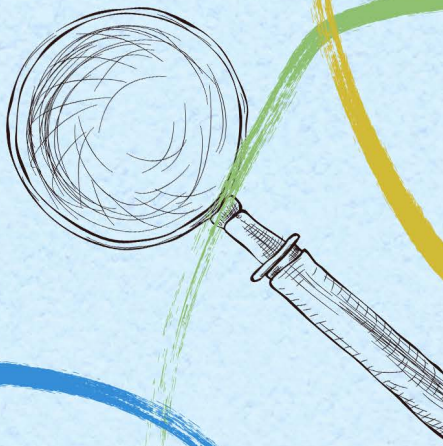

النسخة الثانية

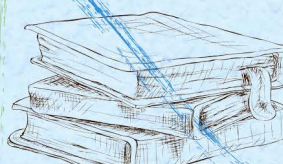

شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار

أثر الشركة على المدينة وتبعات هدمها

أماني محمد

برنامج باحثي المدينة- النسخة الثانية 2024

صادر عن الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية2025
الحقوق محفوظة بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نسب المصنف غير تجاري -منع الاشتقاق / الإصدارة 4,0

عند الوصول إلى المدخل الغربي لمدينة كفر الدوار تطالعك جدارية كُتب عليها «مرحبًا بك في كفر الدوار .. قلعة الغزل والنسيج»، تلك الصناعة التي شكلت عصبًا رئيسيًا في اقتصاد مدينة كفر الدوار منذ عام 1938 حين صدر قرار إنشاء شركة «مصر للغزل والنسيج الرفيع» في منطقة الحدائق، والذي تبعه لاحقًا إنشاء «شركة صباغي البيضا» في ضاحية البيضا التابعة لمركز كفر الدوار. فصارت المدينة إحدى القلاع الرئيسية لصناعة الغزل والنسيج في مصر، مضيفة للمدينة نشاطًا اقتصاديًا جديدًا إلى جانب الزراعة. أصبحت المدينة حينها قبلة لهجرة العديد من العمال والفنيين من جميع أنحاء مصر الباحثين عن فرص عمل.

تقع مدينة كفر الدوار بمحافظة البحيرة شرق الإسكندرية على بعد 30 كم، وهي إحدى مدن الدلتا التي تتميز بوجود رقعة زراعية واسعة إلى جانب صناعة الغزل والنسيج. يرجع نشأة مدينة كفر الدوار إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وشهد تاريخ المدينة القديم والحديث حركات نضالية، فشهدت المدينة معركة تاريخية معروفة باسم موقعة كفر الدوار عام 1882 بين الجيش المصري بقيادة أحمد عرابي وجيش الاحتلال الإنجليزي أثناء ضرب الإسكندرية بهدف التوغل إلى عمق مصر. دارت المعركة على محورين؛ المحور البري حيث تمركزت القوات البرية في كفر الدوار ورشيد، والمحور البحري على ساحل البحر المتوسط في مدينة دمياط. انتهت المعركة بانهزام جيش الاحتلال الإنجليزي وتوقف زحف القوات إلى عمق مصر من الجهة الغربية.[1]

كما شهد تاريخ المدينة الحديث عدة حركات نضالية للعمّال، بدايةَ من حركة عمال شركة مصر للغزل والنسيج عام 1952 عقب ثورة يوليو معلقين آمالهم على قادة الثورة وشعاراتها لنيل بعض حقوقهم. قام عمال الشركة بإضراب مفتوح مطالبين بتحقيق بعض المطالب المتمثلة في عدالة الأجور والرعاية الصحية وبعض الإجراءات التعسفية التي كانت تصدر بحقهم، وانتقلت هذه الاحتجاجات وتخطت أسوار الشركة؛ حيث خرج العمال إلى شوارع المدينة وانضم إليهم عمال بعض المصانع الأخرى وتشهد المدينة حركة احتجاجية واسعة. قوبلت هذه الحركة برد فعل عنيف من قبل الجهات الأمنية، حيث أُطلِق الرصاص باتجاه المظاهرات مخلفًا سقوط أحد العناصر الأمنية ليتحول المشهد إلى صدام بين العمّال والقوات الأمنية، نتج عنه خسائر بشرية من العمّال وحملة اعتقالات واسعة نالت عددًا كبيرًا من عمّال المصنع من بينهم محمد عبد الرحمن البقري ومحمد مصطفى خميس الصادر بحقهما حكمًا بالإعدام في محاكمات عسكرية سريعة، بالإضافة إلى أحكام بالسجن لعمّال آخرين[2]. هذا بالإضافة إلى الاحتجاجات العمالية المتفرقة في التسعينات وبداية الألفيات والتي طالبت بتحسين وضع العمّال، وحتى الاضرابات التي أعقبت إعلان قرار غلق الشركة بشكل مؤقت في 2019 لمدة 9 أشهر بزعم تطويرها وإعادة افتتاحها، قبل أن يتحول القرار إلى إغلاق نهائي وتصفية الشركة وإقامة مجمع سكني على أرض المصنع.

تتبع هذه الورقة قرارات تطوير كفر الدوار في محاولة للتعرف على ماهية هذا التطوير وآلياته، وتأثيره على الشكل الحالي للمدينة وعلى المنتفعين من الشركة كالعاملين وسكان المناطق السكنية التابعة للشركة، وكيف يرى متخذي القرار مستقبل المكان. تناقش الورقة

1- أحمد شرف الدين، "أسرار مذبحة كفر الدوار واستشهاد خميس والبقري"، مجلة **صوت العامل**، 1985

2- المصدر السابق.

أيضًا كيف استقبل سكان المدينة قرارات التطوير ومدى رضاهم عن المقترح، والفرق بين رؤيتهم للمدينة ورؤية الجهات المُنفِذة لمقترح التطوير.

يبدأ البحث بتتبع الأدبيات السابقة التي تناولت تاريخ الشركة وعلاقتها بنشأة المدينة من خلال مقالات وعناوين صحفية، كذلك تناول المعلومات الصادرة من الجهات المسئولة عن مقترح التطوير، بالإضافة إلى إجراء بعض المقابلات الشخصية مع عدد من العاملين السابقين أو السكان الحاليين أو من تربطهم علاقة مع منطقة الدراسة، وتحليل رؤيتهم للتحولات الحالية في المدينة، وهذا على مجموعتين: الأولى المجموعة التي عاصرت نجاح شركة مصر ثم تدهور أوضاعها وقرار الغلق والتي قد تشمل موظفين سابقين في الشركة وعائلاتهم، والمجموعة الثانية التي تتمثل في الأجيال الأصغر والتي قد يكون لديها ذكريات مختلفة مع الشركة ومحيطها.

تاريخ منطقة الدراسة

تأسست الشركة عام 1938 على مساحة 400 فدان على ضفاف المحمودية موازية لشارع الحدائق حاليًا، أحد الشوارع الرئيسية في المدينة. كانت المنطقة قديمًا قليلة الكثافة السكانية، فكان إنشاء الشركة نقطة تطور العمران في المنطقة المحيطة ولاحقًا في المدينة بأكملها. كان تأسيس الشركة بقرار صادر من طلعت حرب بوضع حجر الأساس لشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع في مركز كفر الدوار، تلاها إنشاء شركة صباغي البيضا بمنطقة البيضا التي تبعد عن مركز كفر الدوار بما يقارب 3 كم، ثم إنشاء شركة الحرير وشركة الكيماويات وشركة البوليستر، جميعها صناعات مكملة لصناعة الغزل والنسيج لتصبح المدينة مركزًا صناعيًا متكاملاً. في البداية تكونت شركة مصر للغزل والنسيج من مصنع واحد إلى أن وصل عدد المصانع إلى 4 وحدات للغزل و4 وحدات تدوير ووحدتين لإنتاج الملابس الجاهزة. كما ضمت الشركة أيضًا محالج للقطن ومصبغة. تنوعت منتجات الشركة بين الأقمشة والملابس الجاهزة والخيوط الطبية والمفروشات، وكان لها منافذ لبيع المنتجات في عدة أماكن داخل وخارج المحافظة وحتى خارج مصر. وفرت الشركة على مدار 80 عامًا عشرات الآلاف من الوظائف لعشرات الآلاف من قاطني المدينة ومن ضواحيها. وعلى الرغم من ثراء أصول الشركة، إلا أنها لم تسلم من عجلة تصفية الشركات الوطنية حيث توالت سلسلة الإهمال على مدار عشرات السنوات لتتوقف الشركة عن العمل عام 2020. لحق بهذا القرار هدم أصول الشركة في نهاية ديسمبر 2020.

لقطة جوية توضح موقع ومحيط الشركة عام 2003 قبل الهدم، المصدر جوجل إيرث.

نضال العمّال

على مدار عقود، كانت الشركة بؤرة حركات نضالية نظمها عمال الشركة شاهدة على رؤيتهم لأسباب هذا التدهور وحلوله، رغبةً وحرصًا منهم على الحفاظ على إرث اجتماعي واقتصادي، على الرغم من أن ظروف العمل وأوضاع العمال لم تكن مثالية. مرت الشركة خلال سنوات عملها بسلسلة من التخريب والإهمال أدت إلى الخسائر المتتالية والتي أصبحت لاحقًا ذريعة لاتخاذ قرار إغلاق الشركة.

ترجع بداية الأحداث إلى القرن الماضي وتحديدًا في التسعينات، حين تقلصت مساحة الرقعة الزراعية المزروعة بالقطن؛ وهو المُكوِّن الرئيسي لجميع هذه الصناعات، واضطرار الشركة إلى استيراد القطن بأسعار مرتفعة أثّرت على اقتصاد الشركة[3]. وفي عام 1994 شهدت الشركة حركة احتجاجية واسعة قام بها العمال تخطت أسوار الشركة اعتراضًا على سياسة الإدارة لتعويض الخسائر والقرارات المتعلقة بإخلاء بعض الوحدات السكنية التابعة للشركة. انضم بعض سكان المدينة إلى الاحتجاجات، وشهدت المدينة مواجهات بين عناصر الأمن والعمال والأهالي أسفرت عن مقتل 4 أفراد وعشرات المصابين والمعتقلين. صاحب تلك الاحتجاجات وعود بتلبية بعض المطالب العمالية. وعلى الرغم من انتهاء الحركة الاحتجاجية بفض العمال اعتصامهم، إلا أنها كانت مؤشرًا قويًا على وجود حقيقي لعمال الشركة ككتلة مُؤثِّرة في المدينة[4].

استمر إهدار موارد الشركة وظل الوضع في تدهور حتى بداية الألفيات. وبدلاً عن التوجه لاتخاذ إجراءات إصلاحية تهدف إلى زيادة الإنتاج وتقليص الديون، استمرت سياسة الاقتراض من البنوك لسد العجز، حتى وصلت الخسائر إلى 2.3 مليار جنيه عام 2005 بالتوازي مع خروج وحدتين من وحدات الغزل عن العمل وتوقف عشرات الماكينات عن العمل.

وفي عام 2007 شهدت المدينة موجة احتجاجية أخرى من عمال الشركة اعتراضًا على سياسات مجالس الإدارة من إهدار موارد الشركة، وعرضوا مقترحات تشمل توفير ماكينات حديثة لعودة العمل في الوحدات المتوقفة وضخ عمالة جديدة لمحاولة إصلاح الضرر. لكن كان للدولة توجه آخر، فقامت وزارة الاستثمار بتخصيص بعض أراضي الشركة الخالية لإقامة مصانع صغيرة تخدم الشركة. كذلك شملت الخطة إعادة الهيكلة وتخفيض أعداد العاملين إلى 9800 عامل بدلاً عن 12800 خلال 3 سنوات عن طريق تطبيق المعاش المبكر، وهو القرار الذي أفقد الشركة عددًا كبيرًا من العمالة الماهرة التي لم يتم تعويضها بسبب توقف التعيينات في الشركة منذ الثمانينات. لحق ذلك بيع بعض أراضي الشركة إلى مستثمرين؛ حيث تم إنشاء عدة مصانع صغيرة تتبع القطاع الخاص، وبيع بعض ماكينات الشركة على أنها خردة على الرغم من توريدها وتركيبها لشركات القطاع الخاص، كذلك تقاعس الإدارة عن توفير حقوق العمال في بيئة عمل مناسبة[5]، وإهدار حقوق العمال المالية. وعلى عكس موجة الاحتجاجات السابقة،

3- طارق القاضي، "كفر الدوار قلعة أم خرابة"، جريدة **روز اليوسف**، 2006.

4- حسن رشدان، "انتفاضة عمال كفر الدوار: سبتمبر 1994"، مجلة **الشرارة**، 1996.

5- رحاب الشاذلي، "عمال كفر الدوار الثائرون يفضحون قضايا الفساد"، جريدة **صوت الأمة**، 2007.

أدركت السلطات قوة الحركة العمالية ووافقت وزارة القوى العاملة والهجرة على مطالب العمال لتنتهي موجة الاحتجاجات بدون خسائر بشرية.

استمرت سياسات مجالس الإدارة المتعاقبة بنفس الطريقة، ولم تُتخذ قرارات إصلاحية خاصة بأصول الشركة من تحديث أو صيانة للماكينات أو تأهيل مهني للعمال. واستمرت سلسلة الخسائر والديون حتى عام 2019 حين تردد لأول مرة وجود خطة لتطوير صناعة الغزل والنسيج في كفر الدوار واستغلال أراضي الشركات[6]. صاحب هذه التصريحات حالة من القلق بين العمال خشية أن تلقى الشركة نفس مصير بعض شركات القطاع العام التي تم تصفيتها، وأدى هذا إلى تظاهرات في مارس 2020 اعتراضًا على سياسات إدارة الشركة واعتقال مجموعة من العمال بتهمة التظاهر وصدر حكم براءتهم في 2021[7]. على مدار عام، ترددت كلمة «تطوير» الشركة بدون قرارات واضحة حتى زيارة هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال حينها، لشركة البيضا للغزل والنسيج. تردد صدور قرار إغلاق الشركة بشكل مؤقت ومنح العمال أجازه لمدة 3 أشهر في ديسمبر 2020، وهو ما صاحبه اعتصام العمال في مقر المصنع بكفر الدوار. لتصدر الشركة تصريحًا بتكذيب هذه الأخبار، وإصدار بيان أن موقع الشركة في كفر الدوار سيتم غلقه بشكل مؤقت لمدة 9 أشهر ونقل العمال من مقر الشركة بكفر الدوار إلى شركة البيضا حتى إتمام أعمال التطوير[8]. تردد بعد ذلك وجود قرار بغلق الشركة نهائيًا ونقل العمال إلى شركة البيضا وتسهيل خروج العمّال على المعاش المبكر، وهو ما أثار غضب العمال الذين أدركوا حقيقة الأمر وأن تلك القرارات كانت بداية تصفية الشركة وليس تطويرها. استنكر العمال وسكان المدينة القرارات الصادرة التي تضمنت التخلص من أصول الشركة بما فيها مباني الشركة التي تم تسليمها للهيئة الهندسية للقوات المسلحة في ديسمبر 2020. ليتفاجأ السكان في مطلع عام 2021 بالأعمال السريعة لهدم مقر الشركة، وماكينات الشركة التي تم بيعها على خردة، والعمّال الذين تم تخفيض عددهم ليصل عدد العمّال على قيد الشركة 7000 عامل في عام 2020.

الحياة ما قبل التطوير

في بداية شارع الحدائق تقع بوابة الشركة الرئيسية ومحفور على جانبيها «شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع» باللغتين العربية والفرنسية شاهدة على تاريخ طويل ومتحدية التغيرات الزمنية على مدار عقود. بعد المرور بالبوابة نجد «شارع الشجر»، المسار الرئيسي الذي يمكن التحرك من خلاله لتصل إلى جميع مناطق الشركة السكنية والصناعية. وتوضح الصورة أدناه محيط الشركة من مصانع ومناطق سكنية.

6- "السيسي يؤكد عزم الدولة على تطوير مصانع الغزل والنسيج والاستعانة بكبرى الشركات العالمية"، جريدة **المال**، 2019.
7- "محكمة جنايات دمنهور تقضي ببراءة "19 عاملاً" بمصنع كفر الدوار للغزل والنسيج"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2021.
8- عبير الصفتي، "عمال "مصر للغزل والنسيج" بكفر الدوار يعتصمون احتجاجا على أنباء الهدم والتسريح.. ويتظاهرون بالأكفان": مش هنسيب الأرض"، جريدة **درب الإلكترونية**، 2020.

صورة ترجع لعام 2019 توضح محيط شركة مصر والمناطق السكنية المحيطة بها قبل الهدم

يصف بعض سكان كفر الدوار الشركة بـ»البيت الكبير» تعبيرًا عن أثر الشركة في حياتهم. فقد جمعت الشركة الآلاف من مختلف الأطياف والخلفيات الاجتماعية عندما فتحت أبوابها للعمل في القرن الماضي. استقر الوافدون من جميع أنحاء الجمهورية في التجمعات السكنية التي وفرتها الشركة والتي تنوعت بين عدة أنماط: منطقة الفيلات التي تضم 15 وحدة لأسرة واحدة وهُدمت عام 2023، ومنطقة **العمارات** التي ضمت المدير العام ووكلاء الإدارة وتكونت من مجموعة من العمارات السكنية منخفضة الكثافة السكانية يصل عدد الوحدات السكنية بها إلى 180 وحدة، ومنطقة **المساعدين** التي ضمت رؤساء الأقسام ومساعديهم وتتكون من منازل لأسرة واحدة، ومنطقة **المساكن الجديدة** لرؤساء الورديات، ومنطقة **المساكن القديمة** الخاصة بالعمال والتي تضم مساكن لـ366 عائلة. تم توزيع العاملين حسب مكانتهم الوظيفية لضمان توافر نماذج مختلفة للسكن تناسب الأوضاع المادية المختلفة للعاملين، مع مراعاة أن تكون المناطق غير منفصلة حيث تشارك الجميع المساحات العامة والخدمات. وفرت الشركة نادي رياضي لعائلات العاملين بالشركة ضم فرق لمعظم الرياضات الجماعية ورياضات أخرى كالتنس والرماية وغيرها. وعلى مدار السنين أصبح النادي المتنفس الرئيسي لسكان المدينة، بالإضافة إلى وسائل ترفيه أخرى مثل دور السينما ومسرح.

ونلاحظ من الشكل السابق تنوع المساحات الخضراء بين العمارات السكنية، والمساحات العامة، وشارع الشجر بمسطحاته الشجرية الكثيفة الذي يظهر كسور شجري يفصل بين الشركة ومصانعها والمناطق السكنية خارج أسوار الشركة.

وفرت الشركة أيضًا مدارس ابتدائية لأبناء العاملين ومدرسة مهنية لتأهيل العمّال، ومجمعات استهلاكية للعاملين ومنافذ بيع منتجات الشركة، مقدمة تكامل اقتصادي في المدينة. كما توفرت خدمات أخرى كأسطول أتوبيسات لنقل العاملين والطلبة من وإلى المدينة يوميًا، ومستشفى للعاملين وأسرهم. وبالرجوع إلى شهادات وذكريات سكان المدينة، كان مجمع الشركة والمساكن المحيطة نموذجًا مميزًا لمدينة صغيرة امتد أثرها خارج الأسوار، واستوعبت خدماتها ومساحاتها العامة جميع أبناء المدينة بدون تمييز أو إقصاء لأي فرد من سكانها.

كانت رؤية الدولة لتطوير قطاع الغزل والنسيج تتمثل في إنشاء مراكز صناعية أساسها ثلاث شركات كبرى لصناعة الغزل والنسيج؛ وهي المحلة وكفر الدوار وحلوان. ظهر أول مخطط لهذه المقترحات عام 2018[9]، وشمل دمج شركات كبرى في شركة واحدة؛ حيث دُمجت شركات مصر للغزل والنسيج الرفيع وصباغي البيضا وشركة السيوف وبعض الشركات الأخرى في شركة واحدة تقع في نفس موقع شركة كفر الدوار للغزل والنسيج وصباغي البيضا على بعد 6 كم من موقع شركة مصر للغزل والنسيج السابق في كفر الدوار. وهو المشروع الذي يتم الترويج له بأنه سيكون قلعة صناعية تضم 5 شركات كبرى على مساحة 337 ألف متر مربع، على غرار المقترح الجديد أيضًا بإنشاء «أكبر مجمع للغزل والنسيج في العالم» المُقرر إقامته في المحلة الكبرى.

في نهاية عام 2020، بدأت التحركات الفعلية لتنفيذ المخطط الذي يتناول 3 عناصر تُمثِّل أصول الشركة. بالنسبة لمباني الشركة فقد اتخذ القرار بغلق مقر الشركة في كفر الدوار ونقل المصانع المتبقية إلى مقر شركة صباغي البيضا وهدم المباني الخاصة بالمصانع. وطرأ في الأفق رغبة الجهات المسئولة تنفيذ مشروع مساكن اجتماعي «بشاير الخير» لتعويض المتضررين الواقعة منازلهم على محور المحمودية في المحافظة، ونقل سكان المناطق السكنية بالشركة إليه تدريجيًا.

تغير المقترح فيما بعد أثناء المضي قدمًا في العمل على محور المحمودية، ليظهر مقترح إنشاء مجمع سكني فاخر باسم Raya Park. ويرجع اتخاذ القرار إلى الموقع المتميز للشركة في وسط المدينة وعلى محور المحمودية، وقرب الموقع من الخدمات المتنوعة، الأمر الذي حث متخذي القرار على تعديل خطة التطوير المقترحة وتغيير مكان إقامة «بشاير الخير» إلى موقع جديد مكان شركة الكيماويات على بعد 3 كم من موقع الشركة السابق.

«احجز بيتك في أول كومباوند في مدينة كفر الدوار!»

9- «تصريح عن وزارة قطاع الأعمال، توفيق: 25 مليار جنيه لتطوير «الغزل والنسيج».. ومضاعفة الطاقة الإنتاجية 4 مرات"، الموقع الرسمي لوزارة قطاع الأعمال. http://www.mpbs.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/Pages/new52.aspx

«رايا بارك أول كومباوند سكني في مدينة كفر الدوار، على مساحة 140 فدان على طريق المحمودية.»

«يتميز بتنوع الوحدات السكنية التي تمثل 10% من مساحة المشروع، استمتع بالمساحات الخضراء في أمان وخصوصية حيث يمتاز الكومباوند بكافة الخدمات من نظام أمني متكامل على مدار الساعة، خدمات طوارئ، ومجمع عيادات، إلى جانب نادي رايا الرياضي، والممشى التجاري الذي يمتد طوله إلى 850 مترًا"

تصدرت هذه الجمل الحملة الدعائية للمجمع السكني، واعدة المستهدفين من الحملة بنوع من المساكن الجديدة على المدينة. فلم تشهد المدينة المجمعات السكنية المنغلقة على سكانها من قبل، وتثير التخوفات والحزن لدى السكان الحاليين من اقتصار الخدمات والمساحات العامة التي وفرها محيط الشركة على قاطني المجمع السكني.

المقترح المقرر إقامته على أرض الشركة وجزء من المناطق السكنية

بمراجعة المخطط المُعلن للمجمع السكني في الشكل السابق، يتضح استثناء منطقة المشروع من منطقة المساعدين والمساكن، وضم منطقة العمارات والفلل، مما يعني نزوح عشرات الأسر على أقل تقدير.

أما العمال الذين انخفض عددهم وقت بدء المخطط في ديسمبر 2020 إلى 7000 عامل تقريبًا، فكان هناك اتجاهين: بالنسبة للعمّال الذين تعدى عمرهم 50 عامًا- وهي الفئة الأكبر من العمال- فسهلت الشركة لهم إجراءات الخروج على المعاش المبكر، أما من كانوا أصغر فظلوا على قيّد العمل في الشركة مع صرف المرتبات على وعد بنقلهم إلى مقر المصنع الجديد في البيضا بعد عدة

أشهر. وصرّح وزير قطاع الأعمال العام حينها أن المصنع الجديد سيوفر فرص عمل بعد عدة أشهر، على الرغم من تصريحه أن فرص العمل ستكون أقل من عدد العاملين في الشركة. فهل تحققت تلك الوعود؟

بالرجوع لشهادات بعض العاملين في الشركة يقول عماد[10] وهو في الأربعينات من عمره، رب أسرة ويسكن في منطقة المساكن التابعة للشركة أنه كان من العاملين الذين تم منحهم أجازه لمدة 9 أشهر مع وعود بنقلهم إلى موقع الشركة في البيضا، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى اللحظة مما دفعه إلى إيجاد عمل غير رسمي. يعاني عماد- وهو العائل الوحيد لأسرته- من صعوبة نفقات المعيشة. وقد فضّل الاحتفاظ بمكانه في الشركة أملاً في عودته إلى العمل في المصانع الجديدة، رغبةً في الاستقرار الوظيفي والمادي وهربًا من مشكلات القطاع الخاص، كذلك حفاظًا على السكن الخاص به والذي قد يفقده في حال قيده في شركة أخرى. الأمر الذي يطرح تساؤل هل يعد هذا المشروع تطويرًا؟

شغلت مساحة شركة مصر للغزل والنسيج سابقاً 400 كم سابقًا شملت 8 مصانع ومحالج للقطن، بالإضافة إلى مدينة سكنية تابعة لها. كما شغلت شركة السيوف 30 كم مربع في الحضرة بالإسكندرية، و40 كم مربع في سموحة. فهل يُوفِّر المجمع الجديد فرص عمل تساوي الطاقة الاستيعابية لعدد من المصانع التي تم هدها؟ وهل تم دراسة حالة السيدات العاملات واللاتي سيتكبدن مشقة أخرى عند اضطرارهم إلى التنقل اليومي في رحلة زمنية قد تقدر بساعة ذهابًا ومثلها إيابًا- وهي فترة زمنية تعد طويلة عند التنقل خارج القاهرة والإسكندرية- بدلاً من الوصول إلى مقر العمل في فترة زمنية تقدر بالدقائق، الأمر الذي قد يضطر بعضهن إلى التخلي عن فرصة العمل التي قد تكون مصدر دخل مهم أو رئيسي للأسرة. وما الجدوى الاقتصادية وأين البعد البيئي من هدم مبانٍ ومنشآت موجودة بالفعل بدلاً من الاستفادة منها وترميمها حتى وإن تغير استعمالها، ومحو وجود هذه المنشآت التي لها قيمة اجتماعية وثقافية عند سكان المدينة؟

تبعات التطوير على المدينة وسكانها

استقبل سكان المدينة أخبار التطوير بعبارات وداعية تشبه المستخدمة في تشييع الراحلين عن الحياة، تعبيراً عن عدم رضاهم وغضبهم من تهميش احتياجات مدينة كاملة لصالح مشروع استثماري يخدم فئة محدودة قد لا تنتمي حتى للمدينة.

«احنا مش عاوزين مساكن ولا ناقصين شقق والله»

«احنا عاوزين الشركة نفسها. الشركة دي ربت اجيال الاجيال لحد دلوقي كل جيل التسعينات اتربينا من خيرها ولسه خيرها فاتح بيوت كتير اوى»

«م تجددوها وتنضفوها وتفتحوا التعيين وتشغلوا الشباب دي كلها بدل المصانع الخاصة اللي بتقبض 1200 جنيه بالكتير»

10- شهادة أحد العاملين السابقين في الشركة.

«اهلنا هيعملوا ايه وهيشتغلوا ف ايه بعد م صحتهم راحت ف المصنع ده وبيوت ناس كتير هتتخرب بسبب قفل المصنع يا ريت الكل يتكلم عشان متتقفلش»

«ايه ميزه ان يبقا عندنا أكبر مساكن بشاير الخير ف البحيرة و احنا ملناش شغل ولا زمه»

«كفر الدوار معروفه بان فيها تاني أكبر مصنع غزل ونسيج على مستوى الجمهورية والشرق الاوسط بسبب المصنع ده احنا مدينة وقرية صناعيه ولينا قيمتنا ... هنعمل ايه بالمساكن»[11]

هكذا جاءت التعليقات على صفحات التواصل الاجتماعي بخصوص المُقترح المُزعم بتطوير المنطقة. اتفق معها عدد كبير من المشاركين في المجموعة التي ضمت آلاف الآراء الغاضبة من سكان المدينة. تزامنت هذه الاحتجاجات الالكترونية مع اعتصام عدد من عمال الشركة داخل المصنع في ديسمبر 2020 رفضًا للمقترح المُعلن بغلق الشركة مؤقتًا بداعي التطوير، وهو القرار الذي أثار الشكوك لدى سكان المدينة. نظرًا للتضييقيات الأمنية، كان من الصعب انضمام أفراد من خارج الشركة إلى الاعتصام. فلجأ المعترضون إلى صفحات التواصل الاجتماعي أملاً منهم في الوصول إلى حل لوقف المخطط المقترح.

استمر العمال في الاعتصام داخل الشركة واستمر مجلس الإدارة في التفاوض مع العمال ومع الجهات المعنية، لينهي العمال اعتصامهم يوم 29 ديسمبر ويصدر قرار غلق الشركة لمدة 9 أشهر تحت ضغط من المسئولين. فما تأثير هذا القرار على المدينة وكيف يمكننا تحليل أثره بعد مرور ما يقرب من 4 سنوات على هدم الشركة؟

الآن أفكر كأحد قاطني المدينة، ما عقبات هذا القرار على حياة السكان؟

في محاولات البحث عن إجابة، تابعت ردود فعل العاملين وأسرهم وسكان المناطق السكنية المُتوقع إزالتها، فبدأت ببعض اللقاءات والأسئلة لبعضهم.

يحكي صابر (اسم مستعار)، وهو أحد العاملين السابقين في الشركة، عن ذكريات فترة عمله في الشركة والتي امتدت لأكثر من 20 عام، قبل إحالته للمعاش المبكر ضمن العمال الذين تم تسهيل خيار المعاش المبكر لهم بهدف خفض عدد العاملين في الشركة، واضطراره للنزوح وهو وعائلته إلى مدينة النوبارية بحثًا عن فرصة عمل تساعده على إعالة أسرته- حيث كان حينها العائل الوحيد لهم- وحتى يتسنى لابنيه إيجاد فرص عمل بعد إنهاء دراستهما المهنية بعد تبدد الآمال بإيجاد فرص عمل لهما في الشركة بعد هدمها. اتخذت الأسرة هذا القرار بحثًا عن مصدر رزق جديد وهربًا من شبح البطالة، تاركين خلفهم عائلاتهم الممتدة وذكريات عديدة.

من توابع القرار التي لا يمكن إغفالها انتشار البطالة في المدينة؛ حيث فقد الآلاف من عمال الشركة عملهم حين دُفع بالآلاف منهم

11- تعليقات من صفحة سكان مساكن الشركة ابناء مساكن شركة مصر للغزل والنسيج كفر الدوار

إلى الخرج المبكر على المعاش وبعضهم لم يصل إلى عمر الخمسين وقت إغلاق الشركة عام 2020. وجرى تسريح مجموعة أخرى لتبدأ رحلة البحث عن فرص العمل في شركات القطاع الخاص داخل محيط المدينة، وبعضها لا يُوفّر أساسيات العمل اللائق. كما أن عدد الوظائف المتاحة لا يتناسب مع الباحثين عن فرص عمل. واضطر بعض العمال إلى النزوح من المدينة بحثًا عن فرص عمل أفضل، الأمر الذي يترتب عليه آثار اجتماعية من تشتت للأسر، أو عدم قدرة الأسرة على التكيف في المكان الجديد.

كما فقدت المدينة عنصر اقتصادي قوي من شأنه جعل المدينة جاذبة للسكان، حين فقدت عشرات الآلاف من الفرص المحتملة التي يمكن أن توفها الشركة. وفقدت أيضًا أنشطة مكملة من منافذ بيع منتجات الشركة، ومحلات خدمية ومطاعم في محيط الشركة وغيره من الأنشطة الاقتصادية التي صاحبت الشركة.

كان للقرار أيضًا توابع أخرى اجتماعية يتناقلها سكان المدينة. أخبرتني علياء، وهي في الثلاثينات من عمرها عن عزوفها عن التحرك في منطقة الشركة حاليًا بعد هدم الشركة لما يثيره لديها من ذكريات حزينة عن الماضي الذي سُلب منها من قطع الأشجار في شارع الشجر، أو النادي الذي تم تخصيصه بعدما كان مفتوحًا لجميع السكان. يحكي والدها أيضًا الذي عاصر فترة ازدهار الشركة عن الخدمات التي وفرتها لهم الشركة كأبناء عاملين من سينمات ومسرح ومجمعات استهلاكية توفر خدماتها للجميع بدون تمييز فتذوب الفوارق الطبقية بين الأبناء، والأتوبيسات الخاصة بنقل أبناء العاملين يوميًا إلى كلياتهم بالإسكندرية، ورحلات الشواطئ اليومية في فصل الصيف. وعلى الرغم أنهما عاصرا فترات مختلفة من عمر الشركة، إلا أنه كان لها تأثير في تحسين جودة حياتهما وإن اخلفت الظروف.

صورة توضح محيط النادي الرياضي وجزء من منطقة العمارات عام 2021.

«احنا مش عاوزين عمارات ولا بشاير خير ولا بيوت، احنا مش عاوزين مولات ولا كافيهات ولا نوادي، اصلا الحجات دي مش لينا ولا حنفكر فيها، اللي لينا ارض اتبني عليها حلم جميل من ايام الانجليز، اللي لينا تعب وجهد وعرق سقط على كل ماكينة انتجت بشاير خير علي كل مصر. فكروا شويه في البلد مش عشانا لا عشان اولادكم واولدنا عشان مستقبل اطفالنا عشان شبابنا عشان حياه كريمة وانسانيه، المصنع دا فاتح بيوت وبيصرف على ناس كتير، فكروا شويه ولو للحظه بضمير انسان»[12]

يطرح هذا التعليق نقاط مهمة: من المستفيد من هذه المشروعات؟ وهل تناسب المجمعات السكنية حاجات سكان مختلف المدن؟ بالرجوع إلى حملات التسويق والدعاية الخاصة بالمجمع السكني والتي تُركِّز على بناء مجمع مغلق للسكان، أتساءل ما مدى ملائمة هذا النوع من التصميم العمراني للمدن الإقليمية ولسكانها؟ أرى أن هذه المخططات تتجاهل عناصر مثل الأصول الريفية والصعيدية لعدد كبير من سكان هذه المناطق الذين نشأوا في منازل متقاربة وشوارع مفتوحة. هذه العناصر توفرها المدينة السكنية الحالية[13] بينما يتجاهلها المقترح الجديد وهو ما نتج عنه علاقات اجتماعية وأسرية جديدة. عنصر مهم آخر يتمثل في التناسب بين متوسط دخل السكان وبين الأسعار المقترحة للوحدات والتي أُعلن عنها بمبلغ 29000 جنيه مصري للمتر المربع، وهو بالتأكيد لا يتناسب مع متوسط الدخل في المدينة ولا يتناسب مع الحد الأدنى للأجور. هذه العناصر سؤال تجعل لمن يُبنى هذا المجمع سؤالاً مشروعًا.

«ولدت في المساكن عام 1950 وتربيت فيها وتعلمت فيها وتزوجت فيها وانجبت أولادي فيها وزوجت أولادي فيها وخايفة جدا جدا أن يخرجونا منها قبل أن اموت فيها نفسي أنهى مشوار حياتي فيها». كهذا علقت إحدى السيدات عند سماعها نية إخلاء المناطق السكنية، خوفًا من اضطرارها للنزوح من مكان شهد عقود من حياتها. يطرح هذا التعليق تساؤلات أخرى عن مصير السكان خاصةً كبار السن، والذين قد لا تكون لديهم نفس القدرة على التغيير والتكيف في الأماكن التي قد يضطروا للنزوح إليها. وعن حق السكان في تحديد واختيار المسكن الملائم.

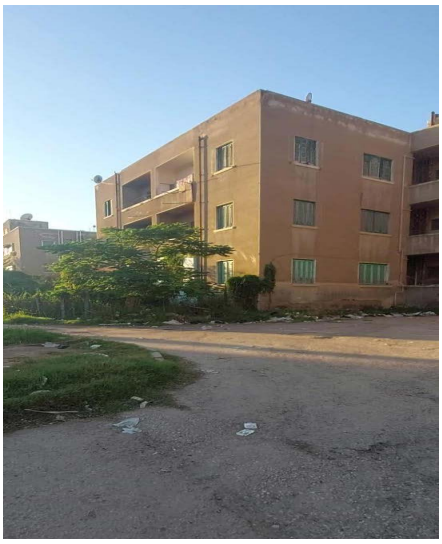

نموذج للوحدات السكنية في منطقة **العمارات**

12- تعليق على أحد صفحات التواصل الاجتماعي التي أنشأها العاملين في الشركة « صوت عمال شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار»

13- محمود رياض، **مساكن العمال**، 1947.

نموذج سكني من منطقة المساعدين

على الرغم من تراجع وعود الجهات المُنفذة بعدم إخلاء السكان، إلا أنه في وقت سابق من العام الماضي تم حصر عدد المنتفعين من الوحدات السكنية في جميع المناطق التابعة للشركة، بما فيها المناطق خارج أسوار الشركة، وهو ما آثار مخاوف السكان من مصير مجهول قد يلاقونه في الفترة المقبلة، خصوصًا مع ظهور مخطط المشروع وبدء العمل فيه في منتصف العام الجاري وخوف السكان من توسع المشروع مستقبلاً مما يهدد بقائهم في منازلهم.

الخلاصة

من خلال مقارنة مفهوم التطوير الذي تتبناه الدولة وسكان المدينة، نلاحظ التفاوت بينهما. تتبنى الدولة رؤية تطوير المدن والمناطق السكنية متمثلة في بناء المجمعات السكنية «الكومبوندات» وهي الرؤية التي تُرضي أصحاب رؤوس الأموال، وكانت سابقًا تستهدف أطراف المدن لإنشاء مجمعات سكنية مغلقة تستهدف الفئات الأعلى من المجتمع لنجدها الآن انتقلت إلى قلب المدن. فنرى العديد من المجمعات الفاخرة التي تستبدل المناطق السكنية الأصيلة في المناطق والمحافظات المختلفة متجاهلة خصوصية التجمعات السكنية المختلفة، وهو ما يطلق عليه مصطلح «الإحلال العمراني». وفي حالة كفر الدوار نرى أن رؤية التطوير المزعوم لمنطقة شركة مصر للغزل والنسيج له توابع تُؤثّر على حياة السكان. ربما أول أثر لهذا القرار إقصاء سكان هذه المنطقة عن المدينة، مما يُولِّد لديهم شعورًا بالاغتراب وأنهم أصبحوا غير ملائمين للمنطقة السكنية الجديدة. يتزامن هذا مع اضطرارهم إلى النزوح والهجرة بحثًا عن عمل بديل ومسكن آخر، وما قد يصاحب ذلك من تفكك أسري واجتماعي. أيضًا قد يواجه بعض النازحين مشكلات في التأقلم في المحيط الجديد خصوصًا كبار السن والتي تمثل مجموعة كبيرة من سكان المنطقة. كذلك قد تواجه السيدات عقبات أخرى اجتماعية تمنعها من التحرك بحرية بحثًا عن عمل آخر في مكان مختلف.

وعلى الجانب الاقتصادي، فإن رؤية التطوير الخاصة بالشركة أثّرت على اقتصاد المدينة عكسيًّا، بجانب فقدان آلاف العمال مصادر دخل مستقرة لهم، وفرص محتملة كانت لتكون متوفرة بمجرد الحفاظ على أصول الشركة، وفقدان المدينة عامل اقتصادي حولها من مدينة جاذبة في القرن الماضي إلى مدينة طاردة لأبنائها وانتهاء أي أحلام كانت لديهم بفرص عمل محتملة. نجد تأثر الاقتصاد يمتد إلى خارج محيط الشركة، فصناعة الغزل والنسيج كانت محرك لأنشطة تجارية جديدة في المدينة من أكبر المتاجر حتى الأسواق الشعبية والباعة المنتشرين بالقرب من أسوار الشركة.

عند المقارنة بين رؤية السكان وصانعي القرار، نجد تضارب في رؤية كل طرف لمفهوم التطوير. ومع تهميش دور المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات، تبدأ المدن في فقدان هويتها وتحولها جميعًا إلى نسخ متشابهة، وتزداد الفجوات الاجتماعية بين السكان، تتعارض أيضًا سياسات التطوير المتبعة مع حقوق السكان في المدينة وحق كل فرد في تحقيق مصيره.

الإنسان والمدينة للأبحاث

الإنسانية والاجتماعية

www.hcsr-eg.org
info@hcsr-eg.org